

مواجهة تسارع وتيرة التضخم بشكل خاص بالنظر إلى التراجع الكبير في الدخل الحقيقي الذي عانت منه الأسر المعيشية، واستنفاد استراتيجيات المواجهة المتاحة خلال أربع سنوات من الصراع.

ووفقاً لآخر تحديث رسمي للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في ديسمبر/كانون الأول 2018، يواجه ما يقرب من 20.1 مليون شخص نقصاً حاداً في الغذاء، منهم ما يقرب من 5 ملايين يعانون من ظروف شبيهة بالمجاعة أو من المجاعة فعلاً. وزادت المساعدات الغذائية بشكل كبير منذ بداية عام 2017 حيث تشير بعض التقديرات إلى أن نصف السكان يتلقون المعونات، ولكن بدون زيادة المساعدات ومعالجة بعض الأسباب الاقتصادية للأزمة، ستستمر حالة الطوارئ الغذائية.

واستمرت الاستجابة الإنسانية في دعم الاحتياجات الأساسية لنسبة كبيرة من السكان الذين يمرون بظروف عصبية. ويوجد على أرض الواقع ما يقرب من 153 منظمة شريكة في الأعمال الإنسانية، و109 منظمات غير حكومية وطنية، و36 منظمة غير حكومية دولية، وثمانية وكالات للأمم المتحدة. ويساند البنك الدولي أكثر الفئات ضعفاً بحوالي 1.3 مليار دولار من خلال ست عمليات طوارئ كبيرة توفر الخدمات الصحية المهمة وخدمات أخرى، وفرصاً تكملية مدرة للدخل، وتحويلات نقدية. إلا أن تغطية أنشطة شركاء الأعمال الإنسانية ليست واحدة في مختلف أنحاء البلاد، إذ إن 200 مديرية فحسب من بين 333 مديرية في اليمن مُصنّفة على أنها "يسهل الوصول إليها نسبياً" من جانب الاستجابة الإنسانية. ومن بين 22 مليون يمني تستهدفهم الاستجابة الإنسانية، يعيش 1.5 مليون في مناطق تعاني من قيود شديدة من حيث الوصول إليها.

وقد انعكس التدهور في الظروف القائمة في صورة تفاقم كبير في معدلات انتشار الفقر. وارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 3.20 دولار في اليوم (خط الفقر العالمي لوضع اليمن سابقاً ضمن الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل) ارتفاعاً كبيراً منذ تفجر الصراع، حيث تشير التوقعات إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع السكان يعيشون تحت خط الفقر. ومع ذلك، بالإضافة إلى الفقر النقدي، تشير جميع الشواهد إلى أن الأسرة اليمنية تعاني من الكثير من أشكال الحرمان النقدي وغير النقدي. وأدت صعوبة الحصول على الكثير من الخدمات الأساسية والغذاء، ونزوح أعداد كبيرة من السكان عن ديارهم، وانعدام الأمن إلى ضغوط غير عادية على الأسر.

منذ تصاعد الصراع العنيف في مارس/ آذار 2015، شهد الاقتصاد تدهوراً حاداً. وفي حين لا تزال الإحصاءات الرسمية غير متوفرة، تشير الشواهد غير الموثقة إلى أن إجمالي الناتج المحلي تقلص بنسبة 39% منذ نهاية عام 2014. وتسبب الصراع في توقف الأنشطة الاقتصادية على نطاق واسع، نظراً للانخفاض الكبير في الوظائف وعمليات القطاع الخاص وفرص الأعمال التجارية. وارتفعت تكاليف التشغيل بشدة نتيجة انعدام الأمن ونقص الإمدادات والمستلزمات، مما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

وأدى التراجع في النشاط الاقتصادي إلى انخفاض كبير في تحصيل الإيرادات العامة وزيادة الديون. وتشير أحدث البيانات المالية التقديرية إلى انخفاض الإيرادات العامة من نحو 24% من إجمالي الناتج المحلي قبل اندلاع الصراع، إلى ما يقدر بنحو 8% من هذا الإجمالي الذي انخفض بدرجة كبيرة في عام 2018. ومن أجل تمويل العجز، واصلت الحكومة استخدام ائتمان من البنك المركزي وتجميع الالتزامات غير المدفوعة، بما في ذلك رواتب القطاع العام. ومع ذلك، في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، أقر مجلس الوزراء إجراءات تهدف لاستعادة شفافية السياسات المالية وتحسين إدارة المالية العامة. وسيهدف إطار الموازنة إلى ضمان تخفيض العجز إلى حدود آمنة من خلال ترشيد النفقات الحالية، وتعزيز الإيرادات العامة، وتمويل العجز غير التضخمي. وتركز الإجراءات المعتمدة الأخرى على تحسين قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات، بما في ذلك من خلال تعزيز الضرائب المركزية وتحصيل الجمارك على المنتجات النفطية المستوردة والمحلية.

وإلى جانب الديون المتزايدة، كانت هناك زيادة حادة في التضخم وتراجع كبير في سعر الصرف خلال العام الماضي مما أدى إلى انخفاض كبير في القوة الشرائية للقطاع العالي. تشير التقديرات الأولية إلى أن معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية كان حوالي 55% في عام 2018، ارتفاعاً من نحو 25% في العام السابق، وارتفعت أسعار البنزين والديزل في الربع الثالث من عام 2018 بنسبة 30% و50% على التوالي في الأجزاء الشمالية من البلد مقارنة بالأسعار في نفس الوقت من العام السابق. ومن الصعب

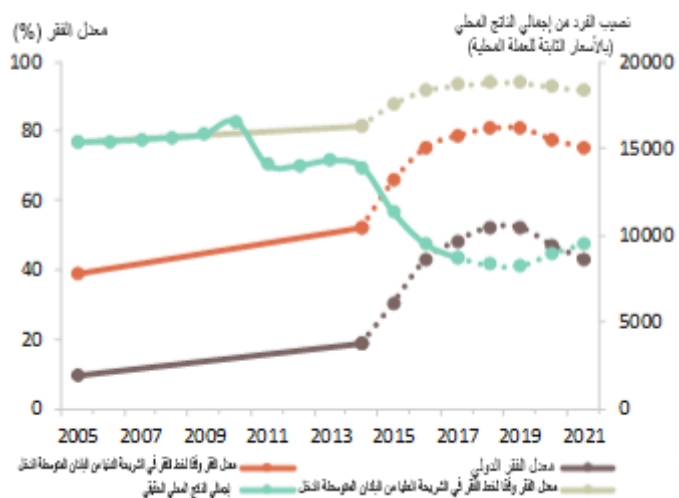
2018	الجدول 1
290	عدد السكان (بالمليون)
269	إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار
929	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية بالدولار)
18.8	معدل الفقر الدولي (1.9 دولار)
48.6	خط الفقر الوطني ^أ
36.7	مؤشر جيني ^أ
92.4	الاتحاق بالمدارس. التعليم الابتدائي (% من الإجمالي) -
65.0	العمر المتوقع عند الولادة، سنة ^ب

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية ملاحظت:

(أ) أحدث قيمة (2014)، على أساس معدل الثروة الشرائية لعام 2011.
(ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016)

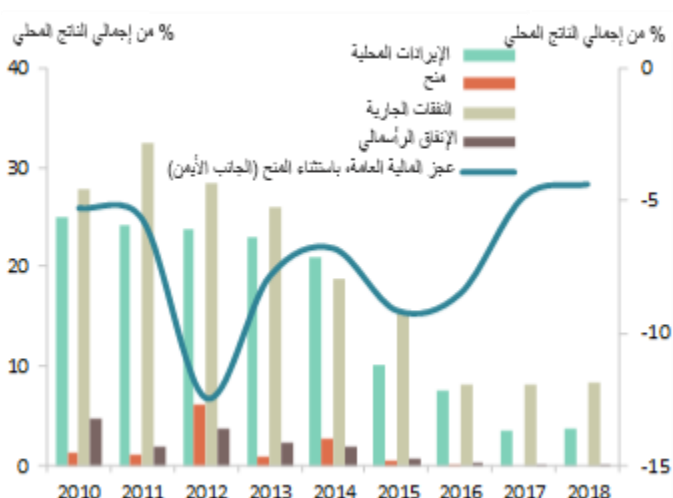
مقارنة بمستويات ما قبل الصراع في اليمن، تشير التقديرات إلى أن الناتج قد تقلص نحو 40%، ويقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن 22.2 مليون شخص في اليمن - ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان - يحتاجون إلى مساعدات إنسانية. أدى الصراع الذي طال أمده إلى خلق "اقتصاد حرب" حيث تهيمن على السياسات المالية والنقدية اعتبارات قصيرة الأجل من أجل المحافظة على تحالفات هشة انتهائية.

الشكل 2 اليمن / معدلات الفقر الفعلية والمتوقعة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصادر: البنك الدولي. ملاحظات: انظر الجدول 2.

الشكل 1 اليمن / المالية العامة



المصادر: الحكومة اليمنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

تتوقف الأفاق الاقتصادية في عام 2019 وما بعده بشكل حاسم على استقرار الوضع السياسي والأمني. وإذا أمكن احتواء العنف بحلول منتصف عام 2019، فمن المتوقع أن يتعافى إجمالي الناتج المحلي في النصف الثاني بمعدل نمو في خانة العشرات. ومع تحسن الأمن، وتخفيف القيود على الاستيراد، وإعادة تشغيل الخدمات الحكومية، وانتعاش القطاع الخاص ستتحسن الكثير من جوانب عدم الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي - الدين الحكومي الذي يتزايد سريعا، وتسارع وتيرة التضخم نتيجة لطباعة النقود من أجل دفع الرواتب، والانخفاض السريع في سعر الصرف. ولكن حتى في ظل هذا السيناريو، فإن القليل من النمو المتوقع سوف يترجم إلى تخفيض كبير في معدل انتشار الفقر. بل من المتوقع أن يظل معدل الفقر مرتفعا إذ يعيش أكثر من ثلاثة أرباع السكان في عام 2019 على أقل من 3.20 دولار في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية، ونحو نصف السكان يعيشون على أقل من 1.90 دولار يوميا. وفي ضوء هذه التوقعات القائمة، ستستمر الحاجة إلى مساعدات أجنبية ضخمة لتمويل الانتعاش وإعادة البناء في فترة ما بعد الصراع. وعلى وجه الخصوص، ستكون هناك حاجة إلى مساعدات أجنبية من أجل استعادة الخدمات الأساسية وإعادة بناء الثقة في المؤسسات. وعلى الرغم من أن الجهود التي بذلت مؤخرا لوقف الأعمال العدائية مباشرة، لا توجد خطة نهائية لتحقيق السلام في المستقبل القريب. وأجرت أطراف الصراع محادثات سلام للمرة الأولى خلال أكثر من عامين في السويد في ديسمبر/ كانون الأول. ومع ذلك يعكس استمرار الصراع في الأسابيع التي أعقبت محادثات السويد التحديات التي تواجه إقناع الأطراف بمواصلة الحوار.

يشير التصاعد الكبير للعنف في الحديدة خلال العام الماضي، إلى جانب المشكلات اللوجستية الناتجة عن تعطل العمل في الميناء، إلى أن الأسر في الكثير من مناطق البلاد قد تضطر إلى الاستمرار في مواجهة الصدمات المرتبطة بالصراع في الأجل المتوسط، مع نفاذ الاحتياطات بالفعل. ويشكل الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي الهائل الناجم عن الصراع تحديا ضخما أمام تحقيق السلام. وهناك انقسامات كبيرة بين السكان حول القضايا المتعلقة بالحكم الذاتي لبعض المناطق، والإقصاء الاجتماعي، ويمكن أن تستمر المظالم المتعلقة بالصراع في التأثير على آفاق السلام طويل الأمد بل يمكن أن تهدد آفاق السلام الدائم في البلاد.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2. اليمن / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2021 ن	2020 ن	2019 ن	2018 ت	2017	2016	
8.5	10.0	2.1	-2.7	-5.9	-13.6	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
9.4	0.1	-1.5	-7.6	0.0	-5.3	الاستهلاك الخاص
14.9	12.6	5.3	-4.1	-31.7	-26.9	الاستهلاك الحكومي
7.9	15.5	22.4	137.6	39.8	-26.2	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
7.0	305.4	-14.9	25.1	-3.8	-66.2	الصادرات والسلع والخدمات
12.8	17.7	-11.0	-9.2	14.4	-5.9	الواردات والسلع والخدمات
8.4	11.5	2.1	-2.7	-5.8	-14.3	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
9.0	4.0	2.0	-2.8	-6.6	-10.5	الزراعة
7.1	31.9	2.3	-2.3	-3.6	-23.5	الصناعة
9.0	4.0	2.0	-2.8	-6.6	-10.5	الخدمات
5.0	7.5	20.0	41.8	24.7	-12.6	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-3.0	-1.9	0.7	0.0	-0.1	-2.8	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.1	1.2	1.5	0.9	0.0	0.0	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
-3.2	-5.5	-5.1	-4.4	-4.9	-8.4	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
36.6	42.8	54.7	63.3	76.4	68.0	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
-2.0	-2.9	-4.9	-4.2	-4.7	-3.1	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
43.1	47.0	52.1	51.9	48.2	42.6	معدل الفقر الدولي (1.9 دولار على أساس تعادل القوى الشرائية عام 2011) ^{أ-ب}
75.2	77.6	80.8	80.6	78.5	75.0	معدل الفقر وفقا لحظ الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار على أساس تعادل القوى الشرائية لعام 2011) ^{أ-ب}
91.9	92.8	94.1	94.0	93.2	91.8	معدل الفقر وفقا لحظ الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولار لتعادل القوى الشرائية لعام 2011) ^{أ-ب}

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تغييرات، ن = تذبذبات

(أ) الحسابات مستندة إلى بيانات مسح ميزانية الأسر المعيشية لعام 2014. بيانات فعلية: 2014. التنبؤات الآتية: 2015 - 2018. التوقعات من السنوات 2019 - 2021. (ب) الإسقاطات محسوبة باستخدام التوزيع المحاد (2014)، حيث أن أثر التغيير في سعر الصرف على معدل التضخم (path-through) = 1 على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.